**معزولون ومنفصلين: قطع الاتصالات عن غزة من قبل الاحتلال الإسرائيلي يجب أن يتوقف فورًا**

تُدين مؤسسة سكاي لاين الدولية لحقوق الإنسان بشدة انقطاع خدمات الإنترنت والاتصالات في قطاع غزة بشكل متعمّد وممنهج من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي. هذا الهجوم المباشر على البنية التحتية المدنية ترك أكثر من 2.3 مليون شخص في غزة بدون وسائل اتصال حيوية، مما فاقم من حجم الكارثة الإنسانية القائمة.

وقد أكدت الهيئة الفلسطينية لتنظيم الاتصالات، في 12 يونيو 2025، أن الاتصال في جنوب ووسط وشمال غزة—بما في ذلك مدينة غزة—قد انقطع بالكامل، وذلك عقب تصعيد القصف الإسرائيلي الذي استهدف البنية التحتية الحيوية للاتصالات.

وبحسب تقارير حقوقية، فقد حُرم أكثر من 400,000 شخص من خدمات الهاتف المحمول والإنترنت خلال هذه الانقطاعات، ما تسبب في تأخيرات حرجة في إرسال سيارات الإسعاف، وتعطيل تنسيق المساعدات، وعزل شامل في المناطق الأكثر تضررًا.

هذا الانقطاع هو جزء من سلسلة متواصلة من عمليات القطع المتعمدة. خلال تصعيد أكتوبر 2023، شهد قطاع غزة انقطاعًا رقميًا غير مسبوق: إذ انخفضت حركة الإنترنت بنسبة تفوق 80%، وتم فصل نحو 15 من أصل 19 مزود إنترنت في غزة في أوقات مختلفة بسبب الأضرار، ونقص الوقود، وانقطاع الكهرباء.

هذه الانقطاعات ليست حوادث عرضية، بل نتيجة لهجمات منسقة استهدفت الألياف الضوئية، وأبراج الاتصالات، ومكاتب مزوّدي الخدمة، وزادت حدتها نتيجة القيود الهيكلية. لقد تدهورت بنية الاتصالات في غزة منذ سنوات بسبب نقص الوقود، والقيود المفروضة على استيراد قطع الغيار، و الاستهداف المباشر للبنية التحتية. ووفقًا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، كانت شركتا "جوال" و"أوريدو" **تعملان بنسبة لا تتجاوز 40–50% بحلول مايو 2024**، بسبب الأضرار الكبيرة ونقص الطاقة اللازمة لتشغيل المعدات.

عواقب هذه الانقطاعات المتكررة كارثية:

- **تعطّلت خدمات الطوارئ الطبية**، ولم تتمكن من إرسال سيارات الإسعاف أو التواصل مع المستشفيات.
- لم تستطع **منظمات الإغاثة** تنسيق المساعدات أو تقييم الاحتياجات في أوقات القصف المكثف.
- تعرّضت **العائلات في غزة** لحالة من القلق والمعاناة بسبب انقطاعها التام عن أحبائها في ظل القصف والتهجير.
- **تم إسكات الصحفيين، والمراقبين القانونيين، والمدافعين عن حقوق الإنسان** بشكل ممنهج.

وفي إحدى الحوادث الأكثر قسوة، تعطلت جميع خدمات الاتصالات في غزة ابتداءً من 14 ديسمبر 2023، ما قطع مئات الآلاف من الناس عن العالم الخارجي. وحتى العمليات الإنسانية الدولية اضطرت إلى التوقف خلال تلك الفترة لعدم قدرتها على التواصل مع فرقها الميدانية.

وعلى الرغم من أن بعض المبادرات مثل التبرع بشرائح eSIM ساعدت في إعادة الاتصال بنحو 200,000 شخص (حوالي 10% من سكان غزة)، إلا أن الغالبية العظمى ظلّت في عزلة رقمية تامة لأيام أو أسابيع. إن العجز المستمر عن استعادة الخدمات بالكامل يعكس مدى التدهور العميق في منظومة الاتصالات بفعل الحصار والقصف ونقص الموارد الفنية.

هذه الانقطاعات ليست مجرد أعطال تقنية، **بل هي شكل من أشكال العقاب الجماعي**. إن تعطيل الاتصالات عمداً أثناء العمليات العسكرية يُعدّ انتهاكًا صارخًا لقواعد القانون الإنساني الدولي. لا يجوز استهداف البنية التحتية المدنية، ولا يحق حرمان المدنيين من وسائل الاتصال المنقذة للحياة. الحق في الحصول على المعلومات، وحرية التعبير، والاتصال هي حقوق أساسية، بل وأكثر أهمية أثناء الإبادة الجماعية.

**تدعو مؤسسة سكاي لاين الجهات الدولية المعنية—بما فيها الأمم المتحدة، والمدافعون عن الحقوق الرقمية، والحكومات—إلى:**

- المطالبة بإعادة فورية وغير مشروطة لخدمات الإنترنت والاتصالات في قطاع غزة.
- ضمان المرور الآمن للطواقم الفنية والمعدات والوقود اللازم لإصلاح البنية التحتية المتضررة.
- دعم التحقيقات المستقلة في الانقطاعات المتعمدة للاتصالات ومحاسبة الجناة بموجب القانون الدولي.
- الاعتراف بأن الوصول إلى الاتصال الرقمي هو حق إنساني، وحمايته وفقًا لذلك.

**ندين بشدة استمرار الاحتلال الإسرائيلي في استخدام حجب الإنترنت وقطع الاتصالات كأداة حرب.** إن هذه الأفعال المتعمدة لمسح الوجود الرقمي هي جزء من استراتيجية أوسع لعزل سكان غزة، وإسكاتهم، ومعاقبتهم.